



---

## Measuring and analyzing the role of financial indicators in attracting foreign direct investment in (Iraq for the period (2015-2024

قياس وتحليل دور المؤشرات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في العراق للفترة من (2015- 2024).

2.م.د مرتضى راشد صالح

1.م.م محمد هاشم عبد

Email: muhammed.ha@utq.edu.iq

murtadha-r@utq.edu.iq:Email

جامعة ذي قار- كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة ذي قار- كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد – أسواق المال الدولية

قسم المحاسبة- المصارف الإسلامية

---

### Abstract

Economic indicators represent numerical values that reflect the state of a country's economic sector. To achieve the study's objective of measuring and analyzing the impact of economic indicators (exchange rate, inflation rate, and GDP) on attracting foreign direct investment (FDI) to Iraq during the period 2015-2024, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to estimate the long-term relationship between the economic variables under investigation and FDI. This was done according to the stationarity test and the bounds test for cointegration of the economic indicators during the studied period. The study employed a descriptive and inductive approach to analyze the theoretical framework of the variables, while a quantitative approach was used to test the research hypotheses in the applied aspect of the study. The results showed that the relationship between economic variables and FDI is fluctuating. Some

variables have a direct relationship, such as GDP, while others have an inverse relationship, such as inflation and GDP. The most important recommendation of the study is to improve the investment environment in Iraq by providing logistical support and financial and legal guarantees.

**Keywords: Economic indicators, foreign investment.**

### المستخلص

إن المؤشرات الاقتصادية تمثل قيم رقمية تعكس حالة القطاع الاقتصادي في البلد، ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة المتمثل بقياس وتحليل أثر المؤشرات الاقتصادية (سعر الصرف، ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة من 2015-2024، حيث استخدم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بهدف تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل البحث والاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمنهجية اختبار السكون واختبار الحدود للتكامل المشترك للمؤشرات الاقتصادية في المدة المدروسة، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والاستقرائي لتحليل الأطر النظري للمتغيرات، بينما استخدم الأسلوب الكمي لاختبار فرضيات البحث في الجانب التطبيقي للدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن علاقة المتغيرات الاقتصادية متذبذبة مع الاستثمار الأجنبي بعضها تربطه علاقة طردية مثل (الناتج المحلي) وعلاقة عكسية مع التضخم والناتج المحلي الإجمالي، وأهم ما أوصت به الدراسة تحسين البيئة الاستثمارية في العراق من خلال توفير الدعم اللوجستي والضمانات المالية والقانونية.

**الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي.**

### المقدمة

تعد المؤشرات المالية أداة أساسية في تقييم أداء الاقتصاد القومي وجذب الاستثمارات الأجنبية حيث تعكس هذه المؤشرات حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلد، وتوفير المعلومات المناسبة للمستثمرين المحليين والأجانب وصناع القرار الاقتصادي التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة، كما تمكن المستثمرين من تقييم المخاطر والفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق المحلية، وفي هذا السياق يمكن تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يمثل الحجر الأساس في دعم وتحفيز التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية للمجتمع وتوفير التمويل اللازم للكثير من المشاريع الاستثمارية في البلد، حيث تتطلع جميع البلدان إلى تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية تكفل لها تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إضافة إلى تحقيق الرفاهية لجميع أبناء المجتمع من خلال توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل ما بين المشروعات الصغيرة والاستثمارات الكبيرة، وحتى تتمكن الدولة من تحقيق ذلك لابد من أن تتوفر لديها أدوات تكفل لها تحقيق الزيادة في حجم الاستثمار إلى المستوى المخطط، ومن أهم تلك الأدوات توفر مؤسسات مالية وسيطة مثل المصارف التجارية وأسواق الأوراق المالية التي تتعامل بالسندات المصدرة من الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تقوم بتجميع المدخرات المعطلة التي بحوزة الأفراد والمؤسسات المالية الأخرى وتشغيلها بما يعود بالنفع عليهم (النجار، 2018: ص 19).

### أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة بعد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاديات الدولية وخاصة في البلدان النامية التي سعت إلى تحقيق الاندماج والتكامل في ظل العولمة الاقتصادية، وزيادة النمو الاقتصادي في البلد، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي عنصراً أساسياً في تحريك عجلة التطور الاقتصادي من خلال توجيه الموارد المالية

وتخصيصها في مجالات استثمارية تزيد من حجم الناتج المحلي وتطوير البيئة الاستثمارية عن طريق تشريع القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وإزالة القيود امام تحركات رؤوس الأموال الأجنبية وتقديم الحلول المناسبة التي تسهم في تطوير السياسات الاقتصادية.

#### إشكالية الدراسة:

نظراً الى الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال القدرة التي تتمتع بها في تقديم المعلومات عن المشاريع الاقتصادية في البلد والتي يمكن من خلالها تحديد الافاق المستقبلية والخطط التنموية التي تسعى الى زيادة التنمية الاقتصادية وانشاء البنى التحتية التي تحتاجها الدولة وكذلك إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية مثل البطالة والانكماش الاقتصادي، لذلك يمكن تلخيص إشكالية الدراسة بالإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل تؤثر المؤشرات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية.
  - 2- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي.
- فرضيات الدراسة:** استنادا الى مشكلة واهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الخاصة بالبحث وكالاتي:
- 1- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي.
  - 2- توجد علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الاجمالي.

#### اهداف الدراسة:

- 1- بيان مفهوم المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.
- 2- قياس إثر التغير في المؤشرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي.
- 3- تقديم توصيات لتعزيز دور المؤشرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج العلمية المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم الاعتماد في المبحث الأول والثاني على المنهج الوصفي لبيان مفهوم المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي، كما اعتمدت في الفصل التطبيقي على المنهج الوصفي التحليلي في قياس إثر المؤشرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي عن طريق استخدام الأساليب والأدوات القياسية بالاعتماد على برنامج الايوز.

#### المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

##### 1-1 مفهوم المؤشرات الاقتصادية

تعرف المؤشرات الاقتصادية على انها بيانات ومقاييس اقتصادية تساعد المستثمرين المحليين والخارجين على تفسير الحالة الانية والمستقبلية المحتملة للاقتصاد. وذلك من خلال توفير معلومات أساسية حول اقتصاد البلد المعني، كما تساعد المؤشرات الاقتصادية المستثمرين على تحديد القيمة العادلة للمشاريع ذات الصلة. وهناك أنواع رئيسية من المؤشرات الاقتصادية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تصدر على أساس يومي او اسبوعي او شهري او سنوي اهمها الاتي:

##### 1-1-1 سعر الصرف: تتحدد العلاقة الاقتصادية والتبادلات التجارية بين الدولة والعالم الخارجي من خلال

تحديد عدد الوحدات من العملة المحلية وما يقابلها من عدد الوحدات للعملات الأجنبية، لذلك يعرف سعر الصرف على انه "عدد الوحدات النقدية التي تبذل بها وحدة من العملة المحلية الى عملة أخرى اجنبية".

##### 1-1-1-1 أنواع سعر الصرف:

تنقسم أسعار صرف العملات الى عدة أنواع اهمها الاتي (عبد الله احمد، 2023: ص375):

أ- **سعر الصرف الاسمي**: يعتبر سعر الصرف الاسمي أساس المبادلات التجارية العالمية وقد نشأت الحاجة الى وجود سعر الصرف بسبب المعاملات والتبادلات الاقتصادية بين البلدان لذلك يعرف سعر الصرف على انه سعر الوحدة الواحدة من العملة المحلية وما يقابلها من عدد الوحدات الأجنبية، وهو يمثل مقياس لعملة البلد الذي تتم من خلاله عملية المبادلات او شراء العملات وبيعها في الأسواق النقدية ويتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبية اذ يتم تحديد سعر الصرف الاسمي للعملة خلال زمن معين.

ب - **سعر الصرف الحقيقي**: يمثل سعر الصرف الحقيقي او الفعلي نسبة سعر السلعة محليا بعملة ما الى سعر السلعة عالميا في العملة نفسها، اذ يهتم بتحديد تأثير التضخم على أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال الصيغة الرياضية لمستويات الأسعار بين الدولة والبلد المقارن وكما موضح في الصيغة التالية:

$$\frac{p1}{p2} Re = e$$

حيث ان:

Re: سعر الصرف الحقيقي.

e: سعر الصرف الاسمي.

P1: مستوى الأسعار في بلد معين.

P2: مستوى الاسعر في البلد المقارن.

**1-1-2-معدل التضخم**: يمثل التضخم الزيادة المستمرة والحساسة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة لذلك يعرف التضخم بانه الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار مصحوبا بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، ولا تقتصر هذه الزيادة على سلعة واحدة وانما تشمل جميع أسعار السلع والخدمات في الأسواق وكلما ارتفعت الأسعار كلما انخفضت القوى الشرائية لتلك النقود سواء كانت كمية النقود اكبر من كمية السلع والخدمات المتاحة او الطلب الكلي اكبر من الإنتاج الكلي او بسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج (قتيبة واخرون، 2023:ص 35).

**1-1-2-أنواع التضخم:**

أ- **التضخم المعتدل**: يعتبر هذا النوع من التضخم اقل خطورة من الأنواع الاخرى من التضخم على الاقتصاد القومي اذ ترتفع مستويات الأسعار بمعدل ابطئ يمكن الدول من التعامل معه ومعالجة المشاكل التي تتحقق بسببه اذ يؤدي الى فقدان في الثقة بشكل نسبي في عملة البلاد الوطنية.

ب- **التضخم الجامح**: يعد هذا النوع الأخطر مقارنة مع الأنواع الاخر حيث يكون تأثير كبير جداً على اقتصاد البلد اذ ترتفع أسعار السلع والخدمات بمعدلات عالية مصحوبة بانخفاض كبير في قيمة عملة البلد، وتالي يفقد المال وضيافته كمخزن للقيمة تصل الى مراحل متدهورة تنهار من خلالها العملة.

ج- **تضخم الزاحف**: ويعرف بالتضخم التدريجي للمستوى العام في السعار اذ يؤدي الى ارتفاع بطيء بمعدلاته ويستمر حتى في ارتفاع مستوى الطلب الكلي بنسبة اكبر من الارتفاع في مستويات الأسعار ويظهر هذا النوع من التضخم على فترات متباعدة يمكن السيطرة عليه بسبب زيادة المعروض النقدي المتداول في اقتصاد البلد وتنحصر نسبته بين (2-3 %) كما يمكن إدارة من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي (محمد، 2019 ص 25).

**1-1-3 الناتج المحلي الاجمالي**: ويعرف الناتج المحلي الإجمالي جميع السلع والخدمات المنتجة في بلد معين ومقيم بالأسعار الاسمية، اذ يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من اهم المقومات التي تجذب الشركات متعددة

الجنسيات للاستثمار في بلد ما، والتي تسعى الى الدخول في الأسواق العالمية علما ان هناك ارتباط وثيق بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي FDI. فان العلاقة طردية بينهما (محسن، 2019: ص 219).

## الفصل الثاني: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي وأنواعه

### 1-2- مفهوم الاستثمار

يقصد بالاستثمار لغة إنفاق الأموال او توظيفها من اجل تحقيق العائد او الربح، ومصدر استثماري يستثمر ويعني الطلب على الاستثمار، وله عدة معان واصله من الثمر ويقال أثمر الشجر أي حمل الشجر وأنتج، وثمر الشيء أي نضج.

اما مفهوم الاستثمار في علم الاقتصاد يقصد به: "استخدام الأموال في الإنتاج اما مباشرة بشراء المكائن والالت والمواد الأولية، واما بطريقة غير مباشرة يتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية". كما يقصد به ايضاً توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أي تجديد راس المال القديم" (مهدي، 2018: ص 39).

وقد عرف الاستثمار الأجنبي على انه "امتلاك أحد الافراد او الشركات في بلد ما لأصول تعمل في البلدان المضيفة سواء كانت لمدة طويلة او قصيرة، وفي الغالب تكون طويلة الاجل، بهدف تحقيق الأرباح الكبيرة او الحصول على الإعفاءات والسماحات الضريبية واجور العمل المنخفضة".

ومن الناحية القانونية يقصد بالاستثمار الأجنبي بانه: "كل عملية تكون خارج النظام النقدي والمالي والاقتصادي والقانوني للبلد، تسمى استثمار أجنبي، أي بمعنى اذ كان الاستثمار عابر الحدود للبلد الام (علي ووحيدة، 2022: 148).

وقد عرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي الاستثمار الأجنبي على انه "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"، كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الام مع وحدة اقتصادية في بلد آخر"، اما تعريف المنظمة العالمية للتجارة ان الاستثمار الأجنبي هو "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الاصلي) والذي من خلاله يستعمل اصوله في بلدان اخر(دولة مضيفة) وذلك مع نية تسييرها" (فتيحة، 2-14: ص).

اما تعريف القانون العراقي للاستثمار الأجنبي فقد جاء على انه "توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد" (نجاح، 2011: ص 336).

يتضح من خلال المفاهيم السابقة للاستثمار الأجنبي اتفاق نظرة جميع المؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي على انه انتقال رؤوس الأموال من دولة الى أخرى بهدف إقامة مشاريع ذات جدوى اقتصادية لجميع الأطراف المتعاملة اذ يقوم المستثمر بإدارته من اجل الحصول على الربح.

### 2-2- مزايا الاستثمار الأجنبي في العراق

يتمتع المستثمر الاجنبي في العراق بالمزايا التالية (الهيئة الوطنية للاستثمار، 2016: ص 15):

1. يستطيع المستثمر الاجنبي اخراج رأس المال الذي ادخله الى جمهورية العراق وفق احكام قانون الاستثمار العراقي ويعمله قابله للتحويل بعد ان يقوم بتسديد كافة الالتزامات المترتبة عليه اتجاه الحكومة العراقية.

2. يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية وتشكيل المحافظ الاستثمارية واكتساب العضوية في الشركات المساهمة المسجلة في السوق العراقي.
3. يحق للمستثمر الأجنبي التأمين على المشروع الاستثماري في احدى شركات التأمين الوطنية او الأجنبية.
4. يحق له فتح الحسابات الجارية في المصارف التجارية العراقية وبالعملة الوطنية او الأجنبية.
5. منح الافراد الأجانب العاملين في المشروع الاستثماري حق الإقامة داخل العراق كما يحق لهم تحويل رواتبهم ومدخولاتهم النقدية الى خارج العراق دون قيد او شرط بعد تسديد كافة الالتزامات المترتبة عليهم اتجاه الحكومة العراقية.
6. منح المشروع الاستثماري والحاصل على اجازة ترخيص من هيئة الاستثمار الوطنية الإعفاءات الضريبية لمدة عشر سنوات.
7. اعفاء المواد الأولية والموجودات المستوردة لصالح المشروع والتي تؤدي الى توسع اعمال المشروع من الضرائب والرسوم الكمركية لمدة ثلاث سنوات.

### 2-3- أهمية الاستثمار الأجنبي

تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقاط التالية:(Eiena, Magdaiena, 2009, p156)

- 1- زيادة الطاقة الإنتاجية المتمثلة بزيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد.
  - 2- زيادة رأس المال الثابت في البلد وتوظيف التخصيصات المالية المختلفة.
  - 3- توفير فرص عمل متنوعة في الاقتصاد القومي.
  - 4- زيادة ثروة أصحاب رأس المال من خلال الزيادة في العائد المتوقع من المشاريع الاستثمارية المتاحة.
  - 5- اشباع الطلب الكلي على السلع والخدمات وتصدير الفائض من الإنتاج الى الخارج ينتج عنه زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.
  - 6- تعزيز العلاقات التجارية مع العالم الخارجي مما يساعد في نقل الخبرات الجنبية وتكنولوجيا الحديثة للبلد.
- ### 2-4- اشكال الاستثمار الأجنبي
- نتيجة التطورات التشريعية التي تشهدها الساحة الدولية للاستثمار الأجنبي أدت الى ان يتضمن هذا الأخير اشكال عدة من أهمها الآتي:

- 1- **الاستثمار المشترك:** يعرف الاستثمار الأجنبي المشترك على انه امتلاك مشروع ما من قبل طرفان من دول مختلفة ولا يقتصر المشاركة على تشكيل رأس المال وانما تمتد الى الإدارة وتبادل الخبرات وبراءات الاختراع والعلامة التجارية، وينطوي هذا النوع على مجموعة خصائص اهم الاتفاق الطويل الاجل بين الطرفين المتشاركين وإمكانية تحويل الشركة الوطنية الى شركة اجنبية من خلال شراء الطرف الاخر(الاجنبي) حصة الشريك وفق لقانون الدولة المتواجد فيها(Le&phan, 2023, p7).
- 2- **الاستثمار المملوك للشركات الأجنبية:** يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر شيوعاً في العالم نتيجة المزايا التي يتمتع بها في حرية إدارة المشروع، حيث تستطيع الشركات الأجنبية تنفيذ العمليات الخاصة بالمشروع بشكل كامل في البلد المضيف، بدأ من الدراسات الاستشارية الاقتصادية والقانونية بهدف معرفة جدوى المشروع وشرعيته واختيار التصاميم الملائمة والخبراء الإداريين والفنيين العاملين فيه، واحضار المععدات والالآت اللازمة والاشرفاء مباشرة على العمل دون اشراك الطرف المحلي.(Aida, Vaoleta 2016, p63)

- 3- **الشركات متعددة الجنسيات:** نالت الشركات متعددة الجنسيات الاهتمام الكبير من قبل الاقتصاديين والمستثمرين في المشاريع الاستثمارية الدولية، وهي عبارة عن مجموعة شركات عالمية تمارس الاستثمار في مناطق مختلفة من العالم، او مجموعة مؤسسات تملك السيطرة الكاملة في إدارة عدد معين من المنشآت

الإنتاجية ، اذ تحقق ما يعادل 25% من انتاجها خارج بلدها الأصلي، وقد عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسيات "كل مشروع يمتلك او يسيطر على موجودات وأصول او مصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شابهها في دولتين او اكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات(سماح، 2017:ص14).

**4- المناطق الحرة:** تعددت المفاهيم والمصطلحات التي أطلقها الباحثين على المناطق الحرة الان ان المفهوم الأكثر شمولاً ينص على انها "جزء من أراضي الدولة تقع عادة على موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري او جوي او على طريق بري دولي، او منفذ حدودي يخصص للاستثمار الأجنبي والمحلي في مجالات صناعية او زراعية او تجارية وخدمية بهدف تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية معينة ويخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام الاقتصادي السائد في البلد المضيف الا انه يخضع لهذه الدولة امنياً وادارياً (عماد، 2024: ص12).

#### 4-2- اهداف الاستثمار الأجنبي

تزايد الاهتمام في الاستثمار الأجنبي نتيجة مساهمته الفاعلة في تحريك عجلة التقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان العالم ومن ضمنها البلدان العربية ومن الاسباب التي أدت الى اتساع حجم الاستثمار عالمياً الاتي: (Fahim,2025.p235).

**1- الإصلاحات الاقتصادية:** تهدف الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها العديد من البلدان الى تحرير التجارة العالمية ورفع القيود المفروضة على حركة رأس المال الدولي، من اجل تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق أنظمة الخصخصة التي تسهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

**2- التكتل الاقتصادي:** تتميز التكتلات الاقتصادية بتوحيد السياسات التجارية والاستثمارية اتجاه البلدان الأخرى والتي يترتب عليها فرض القيود الصارمة على تدفق رؤوس الأموال الى البلدان غير الأعضاء في هذا التكتل.

**3- توفير التكنولوجيا:** يهدف الاستثمار الأجنبي الى تقديم التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الى البلدان المضيفة كما يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي بين البلدان والدولة المضيفة للاستثمار.

**4- زيادة الصادرات:** يهدف الاستثمار الأجنبي الى زيادة حجم الصادرات في البلدان المضيفة حيث يعتبر مصدراً متجدد في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي إمكانية الحصول على العملات الأجنبية وزيادة تدفق رأس المال الأجنبية وكذلك الحد من العجز في الميزان التجاري.

#### 5-2- محددات الاستثمار الأجنبي

تعددت العوامل التي تحد من الاستثمار الأجنبي فمنها عوامل اقتصادية واجتماعية وأخرى قانونية وسياسية وجميعها تساهم في تشكيل المناخ الاستثماري في البلد وتؤثر في القرارات الاستثمارية الأجنبية، وسوف نتناول هذه العوامل بشكل مختصر (محمد وإيمان، 2022: ص105):

**1- العوامل السياسية:** يعتمد الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر على الاستقرار الأمني والاقتصادي في البلد المضيف،

**2- العوامل القانونية:** تعتبر القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي من اهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الخارجية الى البلد، اذ يعتمد أكثر المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية على التشريعات التي تمنحهم الإعفاءات من الضرائب والرسوم الكمركية، وحمائتهم من التعرض الى المخاطر غير النظامية والتأمين على المشاريع الاقتصادية، إضافة الى حجم الطلب على المنتجات في السوق، وحدة المنافسة مع

المنشآت الأخرى التي تتزايد عبر الزمن وإمكانية الترويج عن منتجات المشروع اذ تترتب عليه تكاليف باهضة تؤثر على حجم التدفق النقدي للمشروع (Ana,at.all,2015,p139)

## 2-6- المؤشرات الاقتصادية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي

تعددت المؤشرات الاقتصادية الأساسية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الى البلدان المضيفة، ومن أهمها الاتي (محمد وجمال، 2017: ص21):

1- **مؤشر الحرية المالية:** يعبر هذا المؤشر عن حجم الخدمات المالية التي تقدمها المصارف الحكومية والتجارية الى المستثمر الأجنبي وإمكانية الحصول على الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف المحلية، كما يقيس هذا المؤشر مستوى التحكم الحكومي في قرارات السلطة النقدية وامتلاكها للمصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى.

2- **مؤشر حرية الاستثمار:** يوضح هذا المؤشر حجم القيود الحكومية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وكذلك التحكم بمقدار التدفقات النقدية والتحويلات المالية للأفراد والشركات العاملة في القطاع الاقتصادي للبلد المضيف، ان وجود مثل هذه القيود قد يؤثر سلباً على رغبة المستثمر او عزوفه عن الاستثمار في ذلك البلد وبالتالي انخفاض حجم التوسع في المشاريع الاستثمارية.

3- **الفساد الإداري:** يعد الفساد الإداري من المؤشرات المهمة التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، اذ ان تفشي ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية وخاصة المشرفة على الاستثمار من أبرز العوامل التي تدعو المستثمرين الى الاحجام عن الاستثمار في العديد من المناطق في العالم بما يتسبب في خلق بيئة طاردة للاستثمار ومناخ استثماري غير امن يتمثل في عدم قدرة الشركات على تنفيذ عقود العمل بين الطرفين.

4- **الانفاق الرأسمالي الحكومي:** يتمثل هذا المؤشر في حجم الانفاق الحكومي على شراء الأصول والانفاق على مشاريع البنية التحتية للبلد، مثل انشاء الطرق والجسور والموانئ والمطارات التي تساعد المستثمرين في نقل البضائع او تصديرها الى جهات أخرى، وكذلك تنفيذ جميع الإصلاحات واعمال الصيانة المستمرة في الدولة.

### المبحث الثالث: الدراسة القياسية والتحليل الإحصائي لمتغيرات البحث

#### (الطريقة والأدوات المستخدمة).

1- **توصيف متغيرات البحث:** من اجل بيان دور المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي في العراق تم اعتماد بيانات سنوية من النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة من 2015- 2024

#### جدول رقم(1)

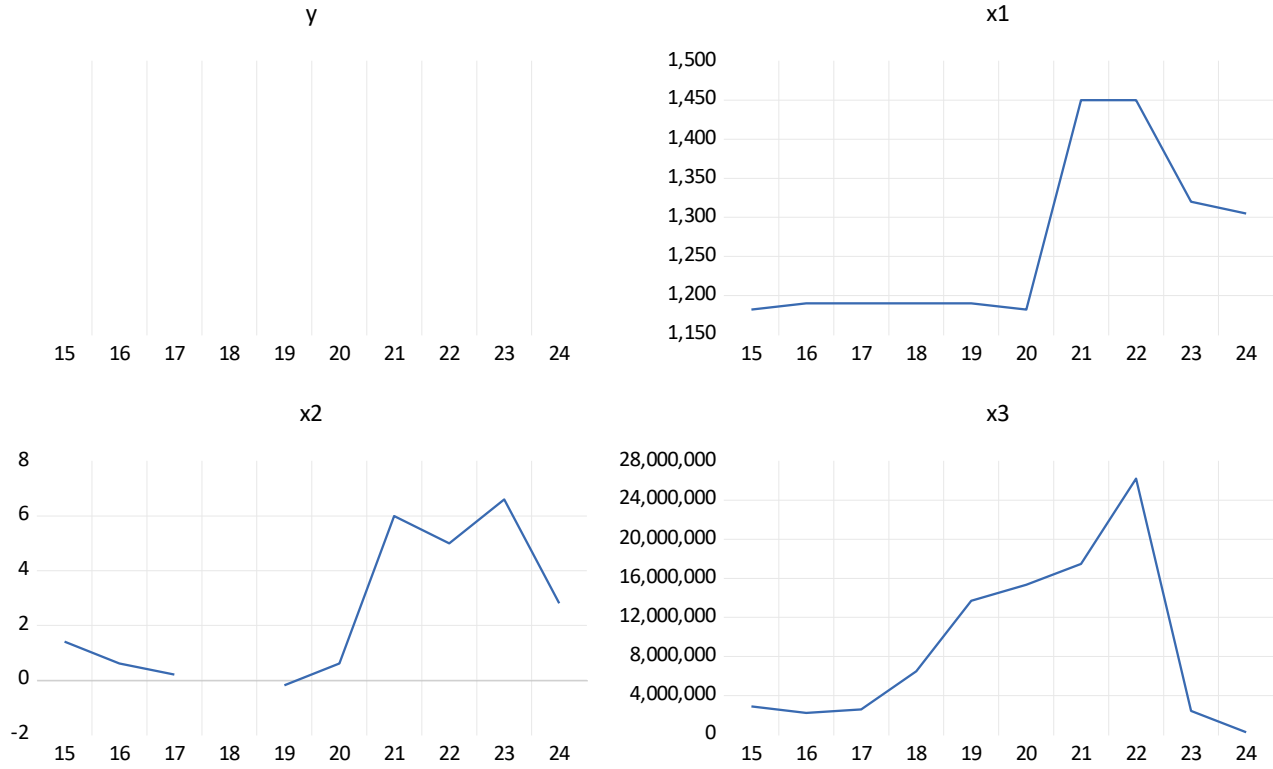
السنة	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف	معدل التضخم	حجم الاستثمار - ترليون
2015	182.331.154.1	1182	1.40	2880863
2016	193.744.445.6	1190	0.60	2233219
2017	205.130.066.9	1190	0.20	2575933
2018	210.532.887.2	1190	0,40	6492719
2019	211.789.774.7	1190	-0.20	13695897
2020	188.112.265.8	1182	0.60	15353139
2021	198.337.848.9	1450	6.00	17488133
2022	214.123.653.6	1450	5.00	26224221
2023	215.232.183.6	1320	6.60	2419290.9

2024	211.906.304.0	1305	2.80	253133
------	---------------	------	------	--------

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة من 2015- 2024

## 2- تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2015- 2024)

اشكل رقم(1)



## 3- التحليل الوصفي للبيانات للفترة(2015- 2024)

### 1- الناتج المحلي الاجمالي(GDP)

يتضح من البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي في العراق، اذ شهد اتجاها تصاعديا خلال الفترة (2015- 2029) حيث ارتفع من 182.3 ترليون عام 2015 الى 211.8 ترليون عام 2019، اما في عام 2020 حدث انخفاض حاد الى 188.1 ترليون نتيجة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في العالم، ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي الى النمو في عام 2021 - 2023 اذ بلغ قيمة 215.2 ترليون قبل ان ينخفض نسبيا في سنة 2024 الى 211.9 ترليون. مما يتبين ان الاستقرار والنمو في الناتج المحلي الإجمالي يعد من اهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي، اذ يعكس قوة الاقتصاد للبلد وحجم السوق.

2- سعر الصرف: يتضح من خلال البيانات الخاصة في جدول المذكر أعلاه، اذ شهد سعر الصرف استقرارا نسبيا بين 2015 – 2020 عند حدود 1182-1190 دينار/ دولار، اما في عام 2021 حدثت قفزة كبيرة الى 1450 دينار نتيجة قرار تعديل سعر الصرف، وقد استمر السعر في الارتفاع في عام 2022 ثم بدأ بالتحسن النسبي في عام 2023 وفي عام 2024 مما يتضح عدم الاستقرار في سعر الصرف يعد عاملا طاردا للاستثمار الأجنبي بسبب زيادة مخاطر تحويل الأرباح.

3- معدل التضخم: سجل التضخم مستويات منخفضة جدا بين 2015- 2019 وقد وصل الى حالة الانكماش في سنة 2019 بمعدل(0.20)، الا انه سجل ارتفاع حاد في سنة 2020-2021 ليبلغ 6.6% في سنة 2023 ثم عاد بمسار الانخفاض مجددا الى 2.8% في عام 2024.

وبالتالي يتضح ان معدل التضخم يقلل من القوة الشرائية ويزيد حالة عدم اليقين من تحقيق العائد المستقبلي ونعكسه على سلبا على قرارات المستثمرين الأجانب.

4- حجم الاستثمار الأجنبي: سجل الاستثمار الأجنبي تذبذب واضح خلال الفترة 2015-2017 ثم سجل قفزه كبيرة خلال 2018-2022 وقد بلغة ذروه في عام 2022 ببلغ 26.2 ترليون وقد لوحظ انخفاض كبير في حجم الاستثمار خلال عامين 2023 و 2024 مما يشير الى ان الاستثمار الأجنبي في العراق حساس جدا بالتغيرات الاقتصادية والنقدية. ولا سيما سعر الصرف ومعدل التضخم.

#### 4- تفسير ومناقشة النتائج القياسية والاقتصادية

#### أولاً- تفسير اختبارات السكون ( unit root tests )

##### جدول رقم(2)

المتغير	النتيجة النهائية	درجة التكامل
Y1	ساكن بعد الفرق الثاني	I(2)
X1	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)
X2	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)
X3	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستخدام برنامج (EViews 12).

#### 1- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

مقدمة: يعد اختبار ديكي- فولر الموسع احد اهم الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية لتحديد ما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة او تحتوي على جذر الوحدة، اذ تعتبر استقرارية السلسلة الزمنية شرطا أساسيا لتطبيق العديد من النموذج الإحصائية.  
ديكي فولر- الموسع

##### جدول رقم (3)

المتغيرات	عند المستوى (Level)	عند الفرق الأول (st1) Differenc (e)	عند الفرق الأول (st1) Differenc (e)	عند الفرق الأول (st1) Differenc (e)	عند الفرق الأول (st1) Differenc (e)	عند الفرق الأول (st1) Differenc (e)
	لا حد ثابت ولا اتجاه عام (None)	حد ثابت فقط (Intercept pt)	حد ثابت واتجاه عام (Intercept & Trend)	لا حد ثابت ولا اتجاه عام (None)	حد ثابت فقط (Intercept pt)	حد ثابت واتجاه عام (Intercept & Trend)
Y1	0.5	0.12	0.42	0.01	0.1654	0.56

X1	0.74	0.51	0.14	0.01	0.07	0.05
X2	0.35	0.51	0.47	0.1	0.15	0.12
X3	0.24	0.44	0.87	0.01	0.1	0.09

### المصدر: من إعداد الباحث بالاستخدام برنامج (EViews 12).

تشير نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع في الجدول رقم (3) الى ما يلي:  
المتغير Y1 غير ساكن عند المستوى الاول ولا عند الفرق الأول لكن يصبح ساكنا عند المستوى والفرق الثاني I2 ما يدل على ان المتغير التابع يتسم بدرجة عالية من الاتجاه وعدم الاستقرار، اما المتغير X1 الذي يمثل التضخم والمتغير X2 الذي يمثل (سعر الصرف) والمتغير X3 الذي يمثل (الاستثمار) أصبحت ساكنة عند الفرق الأول I1 وهذا يشير الى انها متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.  
الدلالة القياسية:

اختلاف درجات التكامل بين I1, I2 تمنع من استخدام نماذج الانحدار التقليدية في التحليل والقياس ويبرر اللجوء الى نموذج ARDL الذي يسمح بتكامل مختلف الدرجات طالما لا توجد متغيرات (2) ضمن متغيرات التفسير (وهو ما تم التحقق منه).

### 2- اختبار فليبس بيرون PP

مقدمة: يعد احد الاختبارات الرئيسية في تحديد استقلالية السلاسل الزمنية، ويتميز اختبار فليبس بيرون بانه يأخذ في نظر الاعتبار التغيرات في المتوسط الحسابي والتباين المشترك في السلسلة الزمنية بما يجعله اكثر دقة من اختبار ديكي فولر في حالات معينة. اذ يمكن استخدامه في تحليل السلسلة الزمنية التي تتضمن تغيرات هيكلية.

### جدول رقم (4)

المتغير	نوع النموذج	المستوى Level (Prob.)	الفرق الأول Diff1 <sup>st</sup> (.Prob)	الفرق الثاني Diff2 <sup>nd</sup> (.Prob)
Y1	بدون حد ثابت ولا اتجاه	0.35	0.18	0.006
	بحد ثابت فقط	0.062	0.068	0.015
	بحد ثابت واتجاه عام	20.4	0.26	0.089
X1	بدون حد ثابت ولا اتجاه	0.37	0.015	0.048
	بحد ثابت فقط	0.552	0.078	0.056
	بحد ثابت واتجاه عام	0.44	0.18	0.057
X2	بدون حد ثابت ولا اتجاه	0.352	0.25	0.10
	بحد ثابت فقط	0.505	0.32	0.19
	بحد ثابت واتجاه عام	0.467	0.33	0.21
X3	بدون حد ثابت ولا اتجاه	0.2368	0.008	0.007

بحد ثابت فقط	0.4549	0.103	0.009
بحد ثابت واتجاه عام	0.8837	0.107	0.016

المصدر: من إعداد الباحث بالاستخدام برنامج (EViews 12).

يشير اختبار فليبس- بيرون في الجدول رقم (4) الى النتائج التالية:  
 - بقي المتغير Y1 غير ساكن عند المستوى الأول واستقر فقط عند المستوى الثاني. اما المتغيران x2,x1 اظهرا استقرارية عند الفرق الأول في معظم المستويات. ولكن المتغير x2 اظهر ضعفا في السكون حتى عند الفرق الأول في بعض الصيغ. ما يعكس تقلبات سعر الصرف وعدم الاستقرار الهيكلي.  
 3- تحليل مصفوفة الارتباط

### جدول رقم (5)

Covariance Analysis: Ordinary

Sample: 2015 2024

Included observations: 9

Balanced sample (listwise missing value deletion)

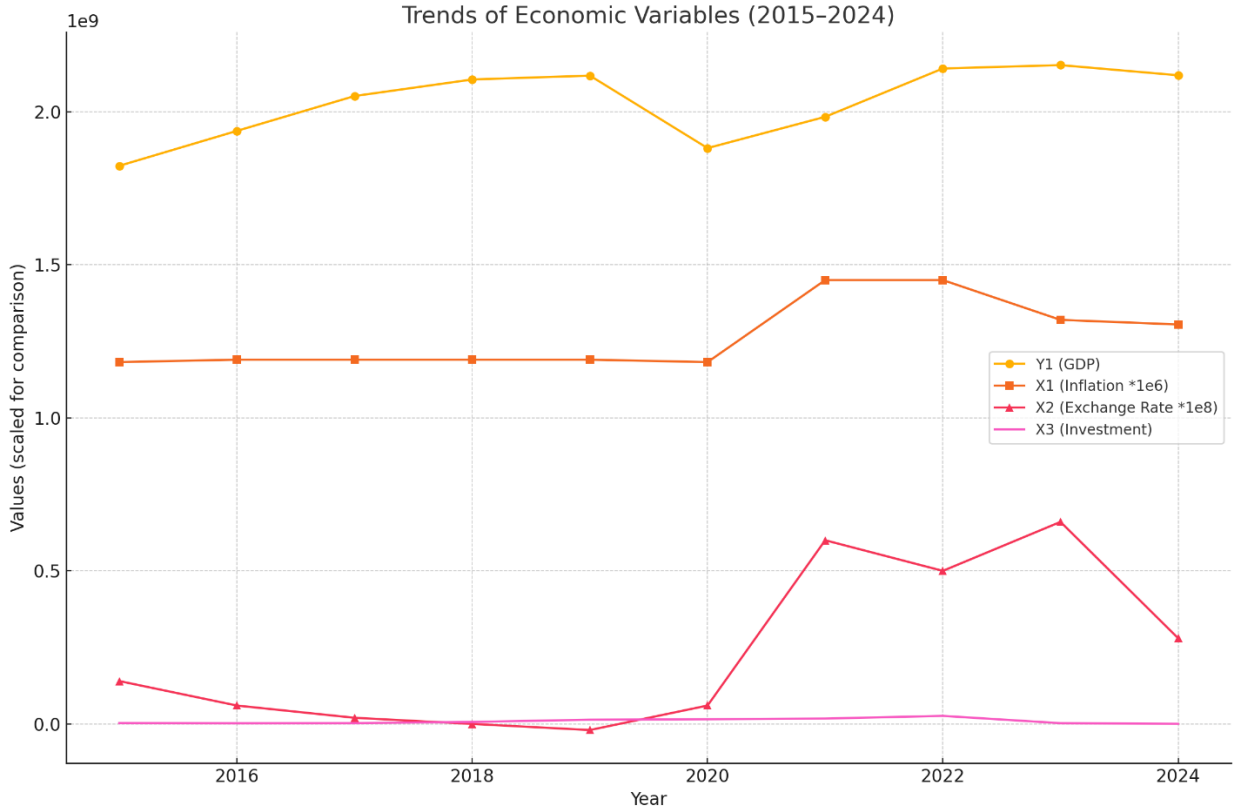
Covariance				
Correlation	Y1	X1	X2	X3
Y1	1.32E+16 1.000000			
X1	5.67E+09 0.461329	11457.73 1.000000		
X2	1.16E+08 0.404604	234.4321 0.875020	6.264691 1.000000	
X3	1.30E+14 0.131002	5.16E+08 0.556800	5851051. 0.269941	7.50E+13 1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستخدام برنامج (EViews 12).

تشير نتائج الارتباط في الجدول رقم (5) الى ما يلي:  
 وجود علاقة ارتباط قوية جدا بين المتغيرين X1 التضخم وX2 سعر الصرف بقيمة 0.875. مع وجود ارتباط متوسط بين Y1 وكل من X1,X2. ونلاحظ ضعف الارتباط بين Y1 و X3 نسبيا.

ان الارتباط العالي بين  $X_1$  و  $X_2$  يشر الى احتمال وجود ارتباط خطي متعدد ( Multicollinearity ) لانه لا يمثل مشكلة خطيرة في نموذج Ardl طالما ان معاملات النموذج معنوية ومستقرة. ويعكس الترابط القوي طبيعة الاقتصاد العراقي محل الدراسة، حيث يؤدي تدهور سعر الصرف الى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وان العلاقة بين  $X_1$  و  $X_2$  تبلغ 0.875، مما يشير الى وجود ترابط خطي قوي جدًا (أكبر من 0.8).

## شكل رقم (2)



يوضح الشكل الاتجاهات الزمنية لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2024) وهي: الناتج المحلي الجمالي (JDP) بوصفه المتغير التابع Y وكل من التضخم X1 وسعر الصرف X2 والاستثمار X3 ولغرض المقارنة البصرية تم تحجيم المتغيرات ذات الوحدات المختلفة.

يلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي اتخذ اتجاه تصاعدي واضح خلال المدة بين (2015-2019) ما يعكس تحسنا تدريجيا في الأداء الاقتصادي الا ان عام 2020 شهد انخفاض ملحوظا يمكن تفسيره بوجود صدمة اقتصادية كلية اثره بالنشاط الاقتصادي، بعد ذلك عادة الناتج المحلي الإجمالي الى مساره التصاعدي خلال الفترة (2021-2023) قبل ان يظهر تراجع طفيف في عام 2024 مما يشير الى استمرار حالت عدم استقرار النسبي في السنوات الأخيرة.

اما المتغير التضخم فقد اتسم بالاستقرار النسبي خلال الفترة (2015-2020) حيث لم تسجل تغيرات حادة في مستوياته. غير ان عام 2021 مثل نقطة انعطاف واضحة اذا ارتفع التضخم بشكل كبير واستمرى عند مستويات مرتفعا نسبيا خلال عام 2022، ثم بدءا بالانخفاض التدريجي في عامين (2023 و 2024) ويعكس هذا السلوك تأثير الضغوط التضخمية المفاجئة التي غالبا ما ترتبط باضطرابات نقدية او مالية اما متغير سعر الصرف X2 يظهر تقلبات حادة مقارنة ببقية المتغيرات حيث انخفض تدريجيا خلال فترة (2019-2025) ثم شهد ارتفاعا قويا في عام 2021 تبعه تذبذب واضح بالسنوات الحاققة ويشير هذا النمط الى حساسية سعر الصرف للصدمات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية فضلا عن تأثره بالعوامل الخارجية.

ما استثمار X3 فقد سجلت مستويات منخفضة خلال السنوات الأولى ثم بدءاً بالتحسن تدريجياً اعتباراً من عام 2018 بلغ ذروته في عام 2022 إلا هذا التحسن لم يكن مستمراً إذا تراجع الاستثمار بشكل واضح في عامي (2023-2024) مما يعكس هشاشة البيئة الاستثمارية وتأثرها بالتقلبات الاقتصادية الكليّة.

جدول رقم (6)

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	t- Statisti c	الاحتمالية (Prob.)	الدلالة
Y1(-1)	1.64	0.18	9.11	0	دال جداً عند %1
Y1(-2)	-0.97	0.24	-4.05	0.001	دال عند %1
X1 (التضخم)	0.12	0.02	5.35	0.0001	دال جداً عند %1
X1(-1)	-0.2	0.04	-4.91	0.0002	دال عند %1
X1(-2)	0.09	0.03	3.8	0.002	دال عند %5
X2 (سعر الصرف)	0.06	0.15	0.48	0.64	غير دال
X2(-1)	-0.23	0.17	-1.43	0.18	غير دال
X2(-2)	0	0.16	0.01	0.99	غير دال
X3 (الاستثمار)	0.21	0.09	2.45	0.03	دال عند %5
X3(-1)	-0.27	0.11	-2.52	0.02	دال عند %5
X3(-2)	0.18	0.09	1.89	0.07	دال عند %10
X3(-3)	-0.16	0.07	-2.36	0.04	دال عند %5
C الثابت	-0.005	0.07	-0.08	0.94	غير دال
EX (متغير خارجي)	0.047	0.25	0.19	0.85	غير دال

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 12).

#### 4- تفسير نتائج نموذج ARDL

1- دلالة المتغير التابع المتباطئ  $y_1$  المعامل  $y_1(-1)$  موجب ومعنوي جداً (%1) والمعامل  $y_1(-2)$  سالب ومعنوي جداً (%1) يدل ذلك على وجود سلوك ديناميكي قوي للمتغير التابع حيث يتأثر بقيمه السابقة بشكل كبير مما يعكس وجود استمرارية زمنية وتأثيرات اقتصادية مترابطة.

2- تأثير التضخم ( $x_1$ )

$x_1$  الحالي موجب ومعنوي جداً (%1)،  $x_1(-1)$  سالب ومعنوي (%1)،  $x_1(-2)$  موجب ومعنوي (%5) يشير ذلك إلى أن التضخم لهو تأثير إيجابي إني على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي ( $Y_1$ ) ولكنه يولد آثاراً سلبية في الأثر القصير قبل أن يعود تأثيره الإيجابي لاحقاً، وهذا يعكس عدم استقرار السياسة السعرية وتأثير التضخم المتذبذب على الأداء الاقتصادي.

3- تأثير سعر الصرف (x2)  
 جميع معاملات x2 الحالية والمتباطة وغير معنوية إحصائياً. مما يدل ذلك على ان سعر الصرف رغم تقلبه لم يكن له تأثير مباشر او فعال على المتغير التابع خلال فترة الدراسة وربما يعود ذلك الى الأسباب التالية:  
 - تدخلات البنك المركزي ونظام سعر الصرف المدار، وانتقال اثر سعر الصرف الى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4- تأثير الاستثمار (X3)

X3 الحالي موجب ومعنوي (5%)

(1-) X3 سالب ومعنوي (5%)

(2-) X3 معنوي عند (10%)

(3-) X3 سالب ومعنوي (5%)

يشير ذلك الى ان الاستثمار يساهم بشكل مباشر في تحسين الاداء الاقتصادي في الأجل القصير ، لكنه يعاني من آثار انعكاسية بسبب ضعف الكفاءة او التأخر في جني العوائد وهذا يعكس طبيعة الاستثمار غير المنتج او المتأخر الاثر.

جدول رقم (7)

R-squared	0.992	النموذج يفسر-99.2% من التغير في Y1
Adjusted R-squared	0.983	بعد تصحيح الدرجات الحرة يبقى النموذج قويًا
F-statistic	113.16	دال جدًا (Prob = 0.0000)
Durbin-Watson stat	2.61	لا يوجد ارتباط ذاتي في البواقي
Akaike Info Criterion (AIC)	3.02	جيد جدًا
Schwarz Criterion (SC)	3.86	مقبول
Prob(F-statistic)	0	النموذج دال إحصائياً بالكامل

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 12).  
 نموذج ARDL(2,3,3,0,2) ذاتي الانحدار بفجوات موزعة متعددة،

جدول رقم (8)

Test Statistic	Value
F-statistic	5.12
Significance Level	5%
Lower Bound	2.62

(I(0))	
Upper Bound	3.79
(I(1))	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستخدام برنامج (EViews 12).

#### الاستنتاجات العملية:

- 1- توافق نتائج ADF و PP يعزز من موثوقية نتائج السكون ويعطي أساساً قياسياً متيناً لبناء نموذج ARDL .
- 2- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي علاقة طردية واضحة فكل ما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي
- 3- العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي علاقة عكسية جزئية رغم ارتفاع الاستثمار في عام 2022 واستمرار سعر الصرف لاحقاً إلى تراجع الاستثمار في عام 2023-2024 .
- 4- ان علاقة معدل التضخم بالاستثمار الأجنبي علاقة عكسية واضحة حيث ارتفع التضخم في عام 2021-2023 تزامن مع تراجع الاستثمار لاحقاً.

#### الاستنتاجات النظرية:

- 1- يجب تحسين الأداء الاقتصادي في العراق مما يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على دخول السوق العراقي
- 2- ان تقلبات سعر الصرف تمثل عامل مخاطر رئيسي للمستثمر الاجنبي خصوصاً في ما يتعلق بتحويل الأرباح للخارج.
- 3- ان ارتفاع معدلات التضخم يضعف البيئة الاستثمارية بسبب ارتفاع التكاليف وعدم استقرار الأسعار.
- 4- وجود علاقة مستقلة وطويلة الاجل بين المتغير التابع والمؤشرات الاقتصادية.

#### التوصيات:

- 1- يجب تحسين بيئة الاستثمار في العراق من خلال توفير الدعم اللوجستي للاستثمار الأجنبي وتقديم التسهيلات المالية والاعفاءات الضريبية والضمانات القانونية.
- 2- إقامة المؤتمرات العلمية والمعارض الاستثمارية من اجل تعريف المستثمرين الأجانب بالفرص الاستثمارية المتاحة في العراق.
- 3- تطوير البنى التحتية التي تخدم الاستثمارات الأجنبية المتمثلة بتوفير الطاقة وتعبيد الطرق وانشاء المؤسسات الخدمية الأخرى.
- 4- تحسين القطاع المصرفي وتعزيز قدراته في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم الخدمات المصرفية والضمانات المالية.
- 5- يجب تشكيل لجان تتولى عملية دراسة الجدوى الاقتصادية والقانونية للمشاريع الاستثمارية قبل احوالها على المستثمر الأجنبي.
- 6- تنويع مصادر الدخل في العراق وعدم الاعتماد فقط على عائدات النفط بهدف زيادة التخصيصات المالية في الموازنة الرأسمالية.

## قائمة المصادر:

1. بكاش، فتيحة (2014) "المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر".
2. مهدي، صباح نجاح (2011) "قراء قانونية لمعوقات الاستثمار في العراق وطرق معالجتها"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، 1: 4.
3. مختاري، سماح (2017) "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية"، شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
4. السعيد، عماد أحمد عامر (2024) "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية"، مجلة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.
5. حديد، محمد وحيد حسن. رشاد، ايمان مصطفى (2022) "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد العراقي ومسؤوليته الاقتصادية والاجتماعية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية: 75.
6. محمد إسماعيل. جمال قاسم حسن (2017)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.
7. سلمان، تغريد داود (2020) "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة الى العراق". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 64.
8. محمد صلاح (2019) "قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر للفترة الممتدة من 1970-2017 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية" جامعة تلمسان، جزائر.
9. احمد، محسن إبراهيم (2020) "تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018)" المجلة العلمية جامعة جيهان-السليمانية، 4: 2.
10. سلمان، تغريد داود (2020) "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة الى العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 46: 4.

1- Fahim. Amar Fahim,2025. The Impact of Economic Diversification on Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia, Journal of Legal Science, Volume 40.

2- Le Thu Thuy,Phan Thanh Tam,DETERMINANTS OF FOREIGN INVESTMENT ATTRACTION CONTRIBUTED TO SOCIAL ECONOMIC DEVELOPMENT:A CASE STUDY IN VIETNAM2023, JOURNAL OF LAW AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT,01-26.

3-Aida Barkauskaite, Violeta Naraskeviciute,2016, Foreign Direct Investment Impact on Economic Indicators of the Baltic Countries, JOURNAL OF Economics and Business,10-1515.

4- Anna A. Vershinina, Olga A. Zhdanova, Tatiana P. Maksimova , Denis G. Perepelitsa,2015, The Formation of Indicator Framework for Effective Assessment of Investment Attractiveness of the Region, 5(Special Issue) 136-141.

5- Elena PELINESCU , Magdalena RDULESCU,2009, THE IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE ECONOMIC GROWTH AND COUNTRIES' EXPORT POTENTIAL, Romanian Journal of Economic Forecasting – 4